بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

فهذا تخريج لحديث أبي هريرة رضي الله عنه والمعروف بحديث الخط في سترة الصلاة وكذلك شواهده وقد اختلفت أنظار أهل العلم في تصحيحه وتضعيفه وبعد دراسة الحديث وجدته لايصح وأن ضعفه ظاهر كما هو رأي كثير من الأئمة وسأذكر بعد تخريجه خلاف أهل العلم في صحة الاستتار بالخط وصفته إكمالا للفائدة

والله أسأل أن يرزقني العلم النافع والعمل الصالح

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

سليمان بن خالد الحربي   ١٤١٩ هـ

عن أبي هريرة –رضي الله عنه– عن النبي –صلى لله عليه وسلم– أنه قال :
إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فإن لم يجد فلينصب عصا فإن لم يكن معه عصا فليخط خطا ولا يضره ما مر بين يديه .

رواه أحمد ص٥٥٨، وأبو داود (٦٨٩) وابن ماجة (٩٤٣) والبخاري في تاريخه ٣ / ٧١ وابن المنذر في الأوسط ٥ / ٩١ وابن خزيمة ٢ / ١٣ وابن أبي حاتم في العلل ١ / ١٨٧ والطبري في تهذيب الآثاء (ص٣١٩،٣٢١–المفقود) وعبد بن حميد (١٤٣٦) والبيهقي ٢ / ٣٨٣ وابن عبد البر ي التمهيد ٤ / ١٩٩ والبغوي في شرح السنة (٥٤٢)
من طريق إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة
رواه عن إسماعيل : سفيان بن عيينة ،حميد بن الأسود ، روح ، عبد الوارث ، بشر بن المفضل ، معمر ، وهيب بن خالد ، ابن علية ، حميد بن الأسود ، ذواد بن علبة ، الفضل بن العلاء ، إبراهيم بن طهمان ،
وهذا الحديث صححه علي بن المديني . التمهيد ٤ / ١٩٩
وابن خزيمة . ٢ / ١٣ وابن حبان (٢٣٥٥) وغيرهم وقد عد بعض أهل العلم الإمام أحمد ممن صححه وفي آخر التخريج سوف نبين أن هذا غير صواب
والصواب أنه يضعف الحديث وقد ضعفه الأئمة وهم :
الإمام أحمد كما في رواية ابن القاسم والخلال حيث قال : الحديث في الخط ضعيف . فتح الباري لابن رجب ٢ / ٦٣٧ وابن حجر في التهذيب

١٢ / ١٦٢ وذكر المؤلف كما مر تضعيف الإمام أحمد

وقال ابن عيينة : لم نجد شيئا نشد به هذا الحديث ولم يجئ إلا من هذا الوجه فقيل لسفيان إنهم يختلفون فيه فتفكر ساعة ثم قال : ما أحفظ إلا أبا محمد بن عمرو . سنن أبي داود (٦٩٠)

وقال الدارقطني : لا يصح ولا يثبت . الفتح لابن رجب ٢ / ٦٣٩، فتح المغيث للسخاوي ١ / ٢٥٨ التهذيب لابن حجر ١٢ / ١٦٢

وقال الشافعي : ولا يخط المصلي بين يديه إلا أن يكون ذلك في حديث ثابت فيتبع

وقال مالك : الخط باطل . تمام المنة ص٣٠١

وقال الطبري في تهذيب الآثار (ص٣١٨-الجزء المفقود) : في إسناده نظر .

وقال الطحاوي : لا يحتج بمثله . فتح المغيث ١ / ٢٥٨

وقال البغوي : وفي إسناده ضعف . شرح السنة (٥٤٢)

وقال البيهقي ٢ / ٣٨٣ : ولا بأس بهذا الحديث في هذا الحكم إن شاء الله .

قال الألباني في تمام المنة ص٣٠٠ : وفي قول البيهقي إشارة لطيفة إلى تضعيف الحديث ...

وقال السخاوي في المصدر السابق : حكم غير واحد من الحفاظ كالنووي في الخلاصة وابن عبد الهادي وغيره من المتأخرين باضطراب سنده بل عزاه النووي للحفاظ .

(قلنا) وهذا هو الصواب وإليك علل هذا الإسناد :

الأولى : جهالة أبي عمرو بن محمد بن حريث قال الطحاوي : هو مجهول ، وقال الحافظ : مجهول وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن رجب : قد

قيل إنه مجهول ، التهذيب ١٢ / ١٦٢ والفتح لابن رجب ٢ / ٦٣٩

(قلنا) ومثل هذا المجهول وإن كان قد قيل إنه روى عنه أكثر من اثنين فإذا صحت هذه الرواية عنهم وإن كان في بعض من ذكر منهم في صحة روايته نظر لكن يبقى جهالة حاله وهذا معلوم وأما تصحيح بعض الأئمة له فهو مقابل بتضعيف بعضهم ، نعم لو كان الأئمة المعتبرين أطبقوا على قبوله ولم يأت منهم من ضعفه لكان في هذا وجه ، فكيف وأكثر المتقدمين على تضعيفه .

وذكر ابن حبان له في ثقاته ليس بلازم معرفته له كما هو معلوم وانظر ما قاله في صحيحه عنه :

قال ابن حبان : عمرو بن حريث هذا شيخ من أهل المدينة روى عنه سعيد المقبري وابنه أبو محمد يروي عن جده وليس هذا بعمرو بن حريث المخزومي ذلك له صحبة وهذا عمرو بن حريث بن عمارة من بني عذرة سمع أبو محمد عمرو بن حريث جده حريث بن عمارة عن أبي هريرة .

فقوله شيخ من أهل المدينة دليل على عدم معرفته بحفظه ولا عدالته لأن كلمة شيخ في الجرح لا تدل على تعديل كما هو معلوم .

الثانية : جهالة حريث جد أبي عمرو قال ابن حجر : مجهول ، وقال ابن رجب : قيل إنه مجهول ، وذكره ابن حبان في الثقات وهو لم يرو عنه إلا ابن ابنه فهذا ينطبق عليه جهالة العين فضلا عن جهالة الحال . انظر التهذيب ٢ / ٢١٦

وعليه فهاتان العلتان كافيتان في تضعيفه لو لم يكن سواهما فكيف والعلة الثالثة أشد مما سبق كما سيأتي

الثالثة : اضطراب وقع في إسناد الحديث وقد وصفه كثير من الأئمة بالاضطراب بل إن الحافظ العراقي مثل به بالحديث المضطرب في ألفيته فقال في تمثيل الحديث المضطرب :

كالخط للسترة جم الخلف   والاضطراب موجب للضعف .

فتح المغيث ١ / ٢٥٦

وسبق قول السخاوي في المصدر السابق : حكم غير واحد من الحفاظ ...... باضطراب سنده .

وإليك بعض الاضطراب الذي وقفت عليه في هذا الإسناد وسوف أذكر بعد عرضه من سبب هذا الاضطراب ؟ وأي الأسانيد التي رجحه النقاد :

الأول : رواه أحمد ص٥٥٨ والحميدي (٩٩٣) وأبو داود (٦٩٠) وابن المنذر في الأوسط ٥ / ٩١ وابن خزيمة ٢ / ١٣ وابن حبان (٢٣٥٥) وابن أبي حاتم في العلل ١ / ١٨٧ والبيهقي ٢ / ٣٨٤

من طريق إسماعيل بن أمية عن أبي محمد بن عمرو بن حريث العذري عن جده عن أبي هريرة

رواه عنه : ابن جريج ، ابن عيينة ،

فسماه أبا محمد بن عمرو

الثاني : رواه أحمد ص٥٦٢،٥٧١ وابن خزيمة ٢ / ١٣ وابن أبي حاتم في العلل ١ / ١٨٧ والبيهقي ٢ / ٣٨٣

من طريق إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة

رواه عنه : معمر ، الثوري ، ابن عيينة ، حميد بن الأسود ، مسلم بن خالد الزنجي ،

فقال في الإسناد عن أبيه .

الثالث : رواه البخاري في تاريخه ٣ / ٧١ وعبد الرزاق ٢ / ١٢

من طريق إسماعيل بن أمية عن حريث بن عمار عن أبي هريرة

رواه : ابن جريج

فأسقط من الإسناد أبا عمرو وسماه حريث بن عمار

الثالث : رواه ابن أبي شيبة ٢ / ٢٦٨

حدثنا ابن عيينة عن إسماعيل بن أمية عن أبي أمية محمد بن عمرو بن حريث عن جده عن أبي هريرة موقوفا .

فقال عن أبي أمية وكذلك جعله موقوفا

الرابع : رواه البخاري في تاريخه ٣ / ٧٢

عن مسلم عن وهيب عن إسماعيل عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث مرسلا

فجعله مرسلا

الخامس : رواه ابن حبان (٢٣٦٩-وفي المطبوع خطأ)

من طريق مسلم بن خالد عن إسماعيل بن أمية عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن أبيه عن جده عن أبي هريرة به

فقال عن أبيه عن جده

السادس : رواه عبد الرزاق ٢ / ١٢

عن معمر عن إسماعيل بن أمية عن أبي هريرة به

فأسقط أبا عمرو وجده !!

السابع : رواه الطبري في تهذيب الآثار ص٣٢٠

من طريق إسماعيل بن علية عن إسماعيل بن أمية عن عمرو بن محمد بن حريث عن جده عن أبي هريرة

فسماه عمرو بدل أبي عمرو

هذه بعض صور الاختلاف المهمة وإلا فقد أعرضت عن ذكر الاختلاف غير المؤثر كمن ينسب أبا عمرو فيقول : أبو عمرو بن محمد بن حريث وبعضهم أبو عمرو بن حريث وبعضهم يقول حريث بن عمار وبعضهم حريث بن سليم وبعضهم حريث بن عمارة وغير ذلك

لكن اختلف المحدثون ممن هذا الاضطراب ؟

فذهب المزي في تهذيب الكمال إلى أن هذا الاضطراب من إسماعيل بن أمية . تهذيب الكمال ٥ / ٥٦٦

وذهب الحافظ ابن حجر في التهذيب ٢ / ٢١٨ : إلى أن الاضطراب من أبي عمرو بن محمد بن حريث واستدل بقول سفيان : بعدما مات إسماعيل بن أمية سئل هذا الشيخ الذي يروي عنه إسماعيل عن هذا الحديث فخلطه عليه .

قلت- الحافظ- فهذا يدل على أن أبا عمرو بن محمد بن حريث كان منه الاضطراب .

وهذا هو الصواب

بقي أن يقال أي الأوجه أصح ؟

قال أبوزرعة كما في العلل ١ / ١٨٧ : الصواب ما رواه الثوري يعني عن إسماعيل عن أبي عمرو عن أبيه عن أبي هريرة .

ورجح ابن معين أنه عن إسماعيل بن أمية عن جده حريث ، ولكن قال

الحافظ ابن رجب وهذا غريب جدا . الفتح ٢ / ٦٣٨

ورجح ابن خزيمة ٢ / ١٣ : أن الصواب فيه عن إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده عن أبي هريرة

والخلاصة أن هذا الإسناد لا يصح وفيه العلل السابقة التي لا يمكن معها تصحيح الحديث

قال الألباني في تمام المنة ص٣٠٠ : الحديث ضعيف الإسناد لا يصح وإن صححه من ذكرهم المؤلف فقد ضعفه غيرهم وهم أكثر عددا وأقوى حجة ....لأن له علتين تمنعان من الحكم بحسنه فضلا عن صحته وهما الاضطراب والجهالة ونفي الاضطراب كما ذهب إليه الحافظ في بلوغ المرام –حيث قال ولم يصب من زعم أنه مضطرب– لا يلزم منه انتفاء الجهالة كما لا يخفى فكأنه ذهل عنها حين حسن الحديث وإلا فقد اعترف هو في التقريب بجهالة راوييه أبي عمرو بن محمد بن حريث وجده حريث والمعصوم من عصمه الله .أ.هـ

(قلنا) لعل ابن حجر لم يذهل عنها وإنما حسنه لمجيئه من غير طريق إسماعيل بن أمية وقد ذكر هو وغيره طرقا أخرى لهذا الحديث وإن كانت ضعيفة لكن لعله حسنه لأجل هذا وإلا فالصواب أنه لا يصح في الباب حديث وهذه الطرق سنذكرها ونتكلم عنها :

١ - ما جاء في فوائد عبدان الجواليقي قال حدثنا داهر بن نوح حدثنا يوسف بن خالد عن أبي معاذ الخراساني عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– : ليصل أحدكم إلى ما يستره فإن لم يجد فليخط خطا

ذكره السخاوي في فتح المغيث ١ / ٢٥٩

وهذا الإسناد واه :

داهر بن نوح انظر إلى ترجمته في اللسان ٢ / ٤٧٨ : قال الدارقطني في العلل : شيخ لأهل الأهواز ليس بقوي في الحديث وذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أخطأ وأخرج مع ذلك حديثه في صحيحه وقال ابن القطان في حديث أبي هريرة : من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه : داهر بن نوح لا يعرف ولعل الجناية منه ، وقال ابن عدي : حدثنا عبدان حدثنا حسين بن محمد السوردي قال : كنا عند عمرو بن الوليد الأعصف ومعنا داهر بن نوح فقال : عمرو : وأيكم يحفظ حديث أبي عوانة عن سماك عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال : جاء رجل فقال : يا رسول الله إني لقيت امرأة في البستان فعملت بها كل شيء إلا أني لم أجامعها .. الحديث فسكت القوم فوثب داهر فقال : حدثنا أبو عوانة وساق الحديث فقال عمرو بالفارسية كلاما معناه : إذا رجع قطيع الغنم فإن المكسور يصير قدام الجميع .أ.هـ

وهذه الكلمة إيماء بالجرح الشديد

يوسف بن خالد : هو ابن عمير السمتي قال عمرو بن علي وابن معين وأبو داود كذاب وقد ذكره المزي من الذين يروي عنهم داهر بن نوح وأنه يروي عن أبي معاذ الخراساني وعليه فهو المقصود يقينا وليس غيره . تهذيب الكمال ٣٢ / ٤٢٣

أبو معاذ الخراساني لم نجد له ترجمة مع البحث الطويل وقد ذكره المزي فيمن يروي عنه يوسف بن خالد وذكره أيضا فيمن يروي عن عطاء بن ميناء

ولكن لم يشر كعادته إلى مكانه لكن ذكر الذهبي في كتابه المقتنى في الكنى ٢ / ٣٠٤

فقال : أبو معاذ : الشاه بن عبد الرحمن ، خراساني كان قبل الأربع مائة ، ولم يزد على ذلك ولم نجد من ذكره وقال المحقق: لم أجد له ترجمة .

فمثل هذا لا يزيد الحديث قوة ولا يعتضد به البتة لأن ضعفه شديد .

٢ — ما جاء في جزء ابن فيل قال : حدثنا عيسى بن عبد الله العسقلاني حدثنا رواد بن الجراح عن الأوزاعي عن أيوب بن موسى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : قال رسول الله –صلى لله عليه وسلم– : إذا صلى أحدكم فليصل إلى مسجد أو إلى شجرة أو إلى بعير فإن لم يجد فليخط خطا بين يديه ولا يضره من مر بين يديه .

ذكره السخاوي في فتح المغيث ١ / ٢٥٩ –وهو واه أيضا–

وفيه عيسى بن عبد الله العسقلاني قال ابن عدي : ضعيف يسرق الحديث . اللسان ٤ / ٤٦٨ وقال الحافظ : وثقه الدارقطني وابن حبان وخرج أحاديثه في صحيحه . المصدر السابق

وتعقبه الشيخ فريح بن صالح البهلال في أحكام السترة ص١٩ فقال : لم أجد في كتب الدارقطني فيما وقفت عليه منها توثيقا لهذا الرجل ولا ذكر له في الثقات لابن حبان والذي وثقه الدارقطني في سؤالات الحاكم له هو عيسى بن عبد الله بن سليمان أبو موسى الملقب بـ رغاث وذكره ابن حبان في الثقات فلعل الحافظ وهم في ذلك فظنهما واحدا وهما اثنان كما ترى . أ.هـ

(قلت) وهذا كلام متين جدا وهو كما قال وقد رجعت إلى صحيح ابن حبان

فوجدت له رواية في صحيحه (٥٣٣٤) قال أخبرنا زيد بن عبد العزيز أبو جابر بالموصل قال حدثنا عيسى بن عبد الله العسقلاني قال حدثنا الفريابي فذكر الحديث

ولم أجد غير هذا مع البحث وعليه فمن كانت صفته سرقة الحديث فلا يعتضد بحديثه وقد تفرد به كما سبق .

(قلت) وفيه علة تضعفه وهي الأقوى وهي اختلاف على أيوب بن موسى وإليك صورته :

سبقت رواية الأوزاعي عن أيوب بن موسى عن أبي سلمة عن أبي هريرة

والثاني : ما رواه أبو مالك النخعي عن أيوب فقال : عن المقبري بدل أبي سلمة عن أبي هريرة

رواه الدارقطني في الأفراد وقال : تفرد به أبو مالك النخعي عن أيوب بن موسى عنه . أطراف الأفراد ٥ / ١٩٥

ورواه وكيع في كتابه عن أبي مالك عن أيوب بن موسى عن المقبري عن أبي هريرة موقوفا . الفتح لابن رجب ٢ / ٦٣٩

وأبو مالك : متروك .

ورواه الطبري في تهذيب الآثار ص٣٢١

من طريق أبي كريب عن وكيع به مرفوعا

الثالث : ما رواه أبو داود الطيالسي (٢٥٩٢)

قال حدثنا همام عن أيوب بن موسى عن ابن عم لهم كان يكثر أن يحدثهم عن أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال : إذا صلى أحدكم فلم يكن بين يديه ما يستره فليخط خطا ولا يضره ما مر بين يديه

فجعله عن مجهول

وهذه علة ثانية في هذا الطريق تضعفه بل توهنه ولذلك قال ابن الجوزي في العلل المتناهية ٤١٧/١:وروي موقوفا على أبي هريرة ، قال الدارقطني:والحديث لا يثبت

هذه طرق الحديث عن أبي هريرة لم يثبت منها شيء بل ولا تعتضد بعضها ببعض ولذلك نقلت في أول التخريج تضعيف الأئمة له

(تنبـــيه)

ذكر بعض أهل العلم أن الإمام أحمد صحح هذا الحديث وكل من وقفنا عليه ينسب هذا إلى ابن عبد البر ونقول :

إنه لا يصح نسبة التصحيح إلى الإمام أحمد وقد نقل تضعيفه في رواية ابن القاسم عنه ورواية الخلال وقد سبق الإشارة إلى ذلك ولم يذكر أحد أئمة المذهب تصحيحه –رحمه الله– مع أهميته من أجل نصرة المذهب فهم يستدلون به ثم يتبعونه بتضعيف الإمام أحمد له ولو كان قد صححه لذكروه وانظر ما قاله المحقق ابن رجب عليه رحمة الله إذ قال في الفتح ٢ / ٦٣٧ رادا على من قال إن ابن عبد البر نقل تصحيح أحمد للحديث : أحمد لم يعرف عنه التصريح بصحته إنما مذهبه العمل بالخط وقد يكون اعتمد على الآثار الموقوفة لا على الحديث المرفوع فإنه قال في رواية ابن القاسم : الحديث في الخط ضعيف .

وقد أصاب عين الحقيقة رحمه الله

وأما ما نقل أن ابن عبد البر نقل تصحيح الإمام أحمد له فقد أساء فهم عبارته وإليك عبارة ابن عبد البر :

قال ابن عبد البر في التمهيد ٤ / ١٩٩ : وهذا الحديث عند أحمد بن حنبل ومن قال بقوله حديث صحيح ورأيت أن علي بن المديني كان يصحح هذا الحديث ويحتج به أ. هـ

(قلت) وكلامه واضح جدا لمن تأمل فإن ابن عبد البر لم ينص على أن أحمد صححه بل استدل بأن مذهب الإمام أحمد أن المصلي يخط خطا ويجزئه على أن الإمام أحمد يصححه ولذلك قال : ومن قال بقوله ،

وكأنه يستدل باللازم ، ونقول هذا اللازم غير لازم لأنه كما قال ابن رجب لعل اعتماده على الآثار الموقوفة ومعروف مذهب الإمام أحمد في الأخذ بأقوال الصحابة وفرق بين حكمه على أسانيد الأحاديث وبين حكمه المذهبي وهذا لا بد من فهمه فإنه يقول في أحاديث التسمية عند الوضوء : لا يثبت في هذا الباب شيء ، ومع هذا ففي مذهبه رواية بالوجوب

ثم إنه من الدلائل على هذا أنه فصل بين قول الإمام أحمد وابن المديني فابن المديني نص أنه صحح الحديث بقوله : ورأيت أن علي بن المديني كان يصحح هذا الحديث بخلاف قوله عن الإمام أحمد فلو كان عنده أن الإمام أحمد يصححه لقال : ورأيت الإمام أحمد وعلي بن المديني يصححانه . والله أعلم

وفي الباب أحاديث ولكنها ضعيفة منها :

منها حديث أنس –رضي الله عنه– مرفوعا : ليستتر أحدكم في الصلاة بالخط بين يديه وبالحجر وبما وجد من شيء مع أن المؤمن لا يقطع صلاته شيء

رواه حمزه السهمي في تاريخ جرحان ص٥١٨ وابن عساكر في تاريخ دمشق

٨ / ٢٩١

من طريق محمد بن أحمد الغطريف حدثنا أبي حدثنا إسحاق بن أبي عمران الاستراباذي حدثنا حيون بن المبارك البصري بمصر حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري حدثنا أبي عن جدي عن أنس به

قال ابن رجب في الفتح ٢ / ٦٣٩ : إسناده مجهول ساقط بمرة

وقال الحافظ في اللسان ٢ / ٤٢٧ : رواته ثقات غير حيون بن المبارك البصري والخبر منكر

وعلته :

أولا والد أبي أحمد الغطريفي لم نجد له ترجمة بل لم نجد من ذكر أن أبا أحمد يروي عن والده

ثانيا : حيون بن المبارك غير معروف وذكره ابن حجر في اللسان ولم يذكره بجرح ولا تعديل . اللسان ٢ / ٤٢٧

ثالثا : المثنى بن عبد الله ذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة ص٤٣٩ والحسيني في التذكرة ٣ / ١٤٥١ ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا بل إن المعروف عدم رواية المثنى عن أنس وإنما هو ثمامة عن أنس ولذلك وصف الرواية هذه بالنكارة هو الصواب . والله أعلم

وذكر السخاوي في فتح المغيث ١ / ٢٥٩ أن في الباب حديث أبي موسى الأشعري عند الطبراني وفي سندهما ضعف .

ولكن مسند أبي موسى غير مطبوع والله المستعان

وعليه فليس في الباب حديث صحيح وكل الطرق السابقة ضعفها شديد جدا يمنع من تقويتها بها وما قاله الإمام أحمد : حديث الخط ضعيف هو

الصواب .

المسائل الفقهية :

المسألة الأولى :

خلاف أهل العلم في إجزاء الخط :

اختلف أهل العلم في الخط في الأرض إذا لم يجد ما يستتر به على قولين :

القول الأول :

أنه يحصل به الاستتار – أيضا – ، وهو قول أبي هريرة ، وعطاء ، وسعيد بن جبير ، والأوزاعي ، والثوري ، والشافعي في أحد قوليه – ورجحه كثير من أصحابه أو أكثرهم – وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

واستدلوا بحديث أبي هريرة السابق وكذلك شواهده

واستدلوا بأن الشارع لم يحد حدا للسترة والمقصود منها هو وضع أي شيء يفصل بينك وبين المار والخط يعتبر فاصلا مع أفضلية ما كان كمؤخرة الرحل ولكن ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم استتر بسهم كما عند أبي داود وهو أقل من مؤخرة الرحل ، وقد بوب ابن ماجة في سننه باب ما يستر المصلي ثم ذكر حديث عائشة (٩٤٢) قالت : –كان لرسول الله صلى الله عليه و سلم حصير يبسط بالنهار ويحتجره بالليل يصلي إليه وإسناده صحيح

فإذا كان الحصير سترة علمنا أن المقصود هو وضع أي شيء أمام المصلي ليحجزه عن المار

وقد جاء عن جملة من السلف أنهم كانوا يصلون إلى السوط وهو بمعنى الخط بل قال الثوري كما عند عبد الرزاق في مصنفه ٢ / ١٤ : الخط أحب إلي من هذه الحجارة التي في الطريق إذا لم تكن ذراعا)

والقول الثاني :

أنه ليس بسترة ، وهو قول مالك ، والنخعي ، والليث ، وأبي حنيفة ، والشافعي في الجديد .

مالك بن أنس ، قال : الخط عندنا مستنكر لا يعرف ، لا بأس أن يصلي إلى غير سترة ، وقد فعل ذلك من يقتدى به

وقال الليث بن سعد : والخط ليس بشيء .

وكان الشافعي يقول بالخط إذ هو بالعراق ، ثم قال بمصر : لا يخط المصلي بين يديه خطا إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فيتبع

وحكى أبو ثور عن الكوفي أنه قال : « لا ينفع الخط شيئا »

راجع الأوسط لابن المنذر ٥ / ٩١ وفتح الباري لابن رجب ٢ / ٦٣٧

واستدلوا بضعف أحاديث الباب وأنه لم يأت من وجه صحيح وأن الخط لا معنى له وليس بسترة ولم ينقل عن أحد من الصحابة بإسناد صحيح أنه فعله مما يدل على أنه لم يكن معروفا

والصواب القول الأول أنه يجزئ الخط وهو أقل السنة وقد سبق الرد على من قال إن الخط لا معنى له

وقد اختار العمل بهذا الحديث ابن المنذر والبيهقي وابن قدامة وغيرهم قال ابن القيم في زاد المعاد ١ / ٢٩٥ : وأمر المصلي أن يستتر ولو بسهم أو عصا فإن لم يجد فليخط خطا في الأرض

المسألة الثانية :

صفة الخط :

قال ابن رجب في فتح الباري ٢ / ٦٣٨ : واختلف القائلون بالخط : هل يخط طولا ، أو عرضا كالهلال ؟ على قولين :

قال عطاء والثوري وأحمد وإسحاق : يكون عرضا .

وقال عمرو بن قيس وغيره : يكون طولا .

وأجازه أحمد على كل حال ، ولكن المعترض عنده أولى

قلت : لم يأت حديث صحيح في صفته

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين